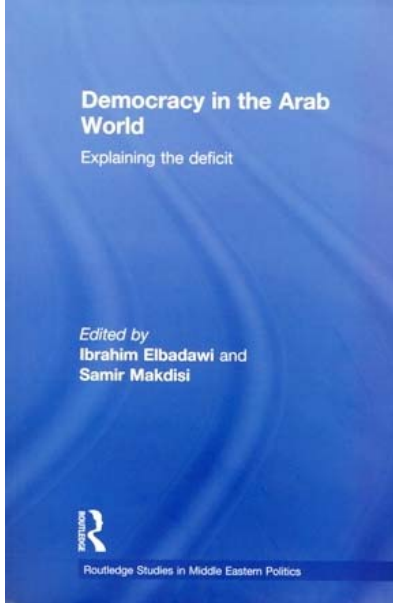


بمنحة من المركز الكندي للتنمية والبحوث الدولية: كتاب لسмир المقدسي و ابراهيم البدوي عن
الديموقراطية في العالم العربي
الأربعاء، 03 تشرين الثاني، 2010



وضع الأستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت البروفسور
سмир المقدسي، والزميل الباحث في مركز التنمية الدولية
إبراهيم البدوي كتاباً بعنوان "تفسير العجز الديمقراطي في
العالم العربي". ويضم الكتاب أبحاثاً لخبراء واساتذة
جامعيين إقليميين ودوليين معظمهم من الباحثين العرب في
العالم العربي وخارجه. وقد جاء هذا الكتاب الذي نشرته دار
روتلدج البريطانية العريقة في لندن نتيجة لمشروع بحثي
استمر ثلاث سنوات، ويتألف من ثلاثة أجزاء وهي:
1- الديمقراطية والتنمية من منظور الثقافة السياسية والبعد
التفسيري لنموذج عابر للبلدان: دور النفط ونزاعات المنطقة
2- حالات دراسية لبلدان عربية: فيما يتجاوز النفط
والنزاعات
3- الخلاصة والاستنتاجات.

وقد قام البروفسور المقدسي والبدوي مع الاقتصادي في
البنك الدولي غاري ميلانت، بتطوير نموذج عابر للبلدان
يضم البلدان العربية بغية تحديد العوامل المسببة لاستمرارية العجز الديمقراطي في العالم العربي
وذلك على الرغم من النمو اللافت لهذه الدول اجتماعياً واقتصادياً في العقود الستة الماضية. وتشمل
هذه العوامل الذي يقوم النموذج بتحليلها عوامل تاريخية واجتماعية اضافة إلى الحروب الإقليمية
والثروة النفطية وعامل الدين. واستخدم الباحثون الثلاثة عدة وسائل قياسية/اقتصادية في سعيهم
لتحديد العوامل التي تفسر استمرارية العجز الديمقراطي في المنطقة. ومن النتائج التي تم التوصل
إليها أن النزاعات الإقليمية (وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي لم تجد حلاً عادلاً لها بعد) وبدرجة
اقل الثروة النفطية هي من أهم الأسباب التي أعاققت وتعيق عملية الديمقراطية في العالم العربي
بخلاف مناطق اخرى من العالم شهدت تحولاً ديمقراطياً أعقب تسوية النزاعات فيها وترافق مع
نموها الاقتصادي والاجتماعي. وإذا تم حل القضية الفلسطينية بطريقة عادلة فمن المرجح أن عامل
الثروة النفطية لن يكون بحد ذاته عقبة معيقة يصعب تخطيها من أجل التحول الديمقراطي في
المنطقة عبر القيام ببرامج اصلاحية تطور العقد الاجتماعي القائم. وللتأكد من استنتاجات النموذج
العابر للبلدان، قام أعضاء فريق البحث بدراسة حالات عدد من البلدان العربية مثل العراق
والسودان ولبنان والجزائر ومصر والأردن ولبنان والخليج العربي. وتبين هذه الدراسات أن عملية
الدمقرطة قد تأثرت وتتأثر سلبياً كلما كانت تلك الدول قريبة من منطقة الصراع الفلسطيني-
الإسرائيلي، و قد يخف هذا التأثير كلما ابتعدت هذه الدول عن منطقة الصراع. وفي الوقت ذاته فقد
تمكنت الدول العربية الغنية بالنفط من الاستمرار في الحفاظ على نظمها القائمة كما يقول الباحثان
بلقاسم العباس وعمار بوحوش من خلال المقايضة بين الرفاه الاقتصادي للمواطنين مقابل توسيع
مشاركتهم السياسية مقترنة مع احتواء حركات المعارضة في تلك الدول. ويلاحظ
البروفسور المقدسي أن المقولة التي تعتمد النهج الثقافية العربية كتفسير بديل لتواصل الاوتوقراطية
العربية لا مبرر لها اذ ان الكثير من المجتمعات في الدول النامية الاخرى لديها مواصفات شبيهة
بمواصفات العالم العربي الاجتماعية والثقافية، ومع ذلك تمكنت من التحول إلى الديمقراطية. ومن

الامور البارزة في ابحاث الكتاب أن تأثير الثروة النفطية لا يمكن فهمه إلا في السياق الاجتماعي- السياسي التاريخي للدول المعنية.

كما ويظهر أيضاً من خلال الابحاث أنه على الرغم من استخدام الدين كأداة سياسية من قبل بعض النظم لدعم استمراريتها، إلا أن الدين لا يقدم تفسيراً لأستمرار النهج الأوتوقراطي ولا هو بحد ذاته عقبة في وجه التحول الديمقراطي بعكس ما حاول استنتاجه بعض الكتاب خاصة في الغرب بأن الدين في العالم العربي قد اثر سلباً على مسيرة الديمقراطية فيه. وبهذا الصدد يشير عبد الوهاب الأفندي من جامعة وستمنستر في الكتاب إلى أن تفويض شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص لحل مشاكل الأمة دون العودة إلى كامل المجتمع يتعارض مع مفاهيم الاسلام.

وتشير دراسات عدد من الحالات العربية إلى انه إضافة الى استغلال الدين كأداة سياسية لاستمرارية النظم الأوتوقراطية ومن ضمنه زعم الحكام أنهم خط الدفاع الأخير ضد الأصولية، فلقد تمكنت هذه النظم من احتواء الاحزاب والمجموعات المعارضة كما واستيعاب بعض النخب من المثقفين ورجال الاعمال. وهذا ما ساهم أيضاً بإعاقه مسيرة الديمقراطية في البلدان المعنية. ومع ذلك هناك عوامل اقتصادية واجتماعية كامنة من المتوقع ان تدفع مستقبلاً نحو التحول من الاوتوقراطية الى الديمقراطية في العالم العربي. ويشكل هذا الموضوع مشروعاً بحثياً جديداً يشرف عليه المقدسي والبدوي ويساهم فيه أيضاً عدد من الباحثين والاساتذة الجامعيين.